

الأصول العامة للفقه المقارن

[362] 1 - البزدوي من الاحناف من أنه (العدول عن موجب قياس إلى قياس أقوى منه أو هو تخصيص قياس بدليل أقوى منه (1)). 2 - الشاطبي من المالكية من أنه: (العمل بأقوى الدليلين (2)). 3 - الطوفي من الحنابلة في مختصره من أنه: (العدول بحكم المسألة عن نظائرها لدليل شرعي خاص (3)). وقد ذكر له ابن قدامة معاني ثلاثة: (أحدها: العدول بحكم المسألة عن نظائرها لدليل خاص من كتاب أو سنة). ثانيها: (ما يستحسنه المجتهد بعقله). ثالثها: (دليل ينقذ في نفس المجتهد لا يقدر على التعبير عنه (4)). وهذه التعريفات تختلف حالها من حيث التعميم والتخصيص، فبعضها تخصصه بتقديم قياس على قياس، وبعضها تجعله عاما إلى تقديم مختلف الأدلة بعضها على بعض، وبعضها الثالث لا يتعرض إلى عالم تقديم الأدلة أصلا بل يأخذ به لمجرد الاستحسان والانقذاحات النفسية وإن لم تعرف حدود هذا الاستحسان أو الانقذاح الذي لا يقدر على التعبير عنه. وقد حاول بعضهم إرجاع هذه المفاهيم بعضها إلى بعض أي إرجاع الخاص منها إلى العام، إلا أن هذه المحاولة غير ذات جدوى لاحتمال تقيد أصحابها في مجال الحجية بحدود ما عرضه لها من مفاهيم بالاضافة إلى أن بعضها غير ناظر إلى عالم تقديم دليل على دليل لينتظم في هذا السلك من الأدلة العامة. فالانطباق توزيعها في مجالات التماس الحجية لها على ما أريد لها من تحديدات.

(1 - 2 - 3 - 4) مصادر التشريع، ص 58. (*)